- **الفساد الإقتصادي:**

يأخذ الفساد عدة تعاريف مختلفة تختلف باختلاف الميادين والتخصصات والزاوية التي ينظر من خلالها إليه. الفساد عند علماء الإجتماع هو علاقة اتباعه تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الإجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

مفهوم الفساد الإقتصادي :هو سوء استغلال المنصب لغايات أو هو تقصيد الوظائف أو الموارد بغرض المتعة الخاصة .

مفاهيم مرتبطة بالفساد الاقتصادي:

إن مفهوم الفساد يجرنا إلى عدة مصطلحات مرتبطة بهذا الموضوع، أهمها:

أ -المساءلة :يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أن الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم.

ب -ا لشفافية :ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم.

ج - مؤشر الشفافية العالمية :لقد أنشأت منظمة الشفافية الدولية مؤشرا دوليا لقياس الفساد تعقده كل 05 سنوات وتنحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 و 10درجات، بمعنى أن الدولة إذا حصلت على تقدير 10 درجات فهذا يعني أن هذه الدولة نظيفة تماما من عملية الفساد.

د -غسيل الأموال :وفق تعريف خبراء التدريب برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات فإن غسيل الأموال هو عملية يلجأ إليها من يتعاطى الإتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لإعفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع، أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع.

أشكال الفساد الاقتصادي

نظرا لتزايد حالات الفساد المالي فإن أشكاله ومظاهره تنوعت وتزايدت، ولعل من هذه الأشكال :

1 -إستغلال المنصب العام لزيادة الثروة:

يلجأ الكثير من المسؤولين الذين يتمتعون بمناصب في أجهزة الدولة إلى استغلالها من أجل تحقيق مكاسب مادية وبطبيعة الحال فإن هؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى شركاء أو رجال أعمال إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين، وبالتالي يتحول اهتمامهم في البحث عن الطرق وأساليب ملتوية تمكنهم من زيادة أموالهم وثرواتهم الشخصية على حساب الاهتمام بتحقيق متطلبات مواطني بلدانهم وربما يتحول المسؤول بعد تركه الوظيفة إلى مفسد كبير من أجل زيادة أمواله وقيامه بغسل هذه الأموال بطريقة أو بأخرى.

2 -التجاوز على المال العام:

إن أكثر الشموليين بسلوك التجاوز على المال العام هم طبقة السياسيين والمسؤولين الحكوميين الذين يستخدمون نفوذهم من أجل تحقيق مصالح الغير الذين تربطهم بهم علاقات أو مصالح مادية، فقد يلجأ الكثير منهم إلى تسهيل حصول رجال الأعمال في القطاع الخاص على قروض من البنوك الحكومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصول المسؤول على جزء من القروض كرشوة أو عمولة.

3 -التهرب الضريبي:

يتعرض الكثير من المسؤولين الحكوميين والقائمين بوظيفة عامة إلى محاولات الإبتزاز من قبل رجال الأعمال في القطاع الخاص، فهؤلاء يدفعون الرشوة بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لفترة طويلة من خلال استثناءات أو احتيال على القوانين.

4 -غسيل الأموال:

هو إدخال أو تحويل التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية.

أسباب نمو الفساد الاقتصادي:

ينشأ الفساد جزئيا بسبب طبيعة الإنسان في الطمع واختصار الخطوات في إطار غير قانوني، وتختلف أسباب الفساد الاقتصادي من بلد لآخر، ويقسمها البعض إلى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة :

أ - الأسباب المباشرة :تتمثل فيما يلي:

1-عدم فصوح النظام الضريبي.

2-عدم شفافية القوانين والإجراءات الضريبية.

3-ضخامة حجم المشاريع الحكومية.

ب - ا لأسباب غير المباشرة :تتمثل فيما يلي:

1-انخفاض مستوى دخل الموظفين.

2-عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية.

3-عدم شفافية القوانين والتشريعات المرتبطة بالفساد.

الآثار الاقتصادية للفساد٠ :

تظهر أثار الفساد الاقتصادي بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى القدرة التنافسية للإقتصاد .

1-تعزيز التضخم.

2-تعزيز البطالة.

3-أثره على انخفاض النمو الاقتصادي.

4-تعزيز المديونية الخارجية.

5-ضعف الإدارة في توفير الخدمات وإصابتها بالشلل.

6-زيادة الصعوبات الإدارية.

7-ظهور الإرتجالية إتخاذ القرارات ورسم السياسات مما يؤدي إلى عدم الإستخدام الأمثل للموارد والمال العام.

- **الفساد السياسي:**

هو السلوك القائم على الإنحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالإنتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل

المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية، وسوءا كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية وذلك من خلال إستخدام إجراءات أو الإلتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية ."

-صور الفساد السياسي:

1-فساد القمة : يعد من أخطر أنواع الفساد وذلك لإرتباطه بقمة الهرم السياسي وهذا الإنتفاع من يتولى القمة بالخروج عن القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة.

2-فساد الهيئات التشريعية والتنفيذية : تشهد الكثير من دول العالم فضائح لجوء أعضاء الهيئات التشريعية إلى إستغلال النفوذ ومميزات الحصانة البرلمانية مباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم بالتالي ثروات طائلة وإستفادات معينة.

أما فساد الهيئات التنفيذية أو ما يطلق عليه الفساد الحكومي فقد تمثل في تقاضي بعض الوزراء وكباء الإداريين رشاوي وعمولات أو لإختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها (الفساد الذاتي- الداخلي) أي ما يعني إستغلالهم لمناصبهم إستغلالا مباشرا لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة.

3-الفساد السياسي من خلال شراء الأصوات وتزوير الانتخابات وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.

يكثر هذا النوع من الفساد السياسي في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب والنخب السياسية المختلفة وإمكانات وصولها للسلطة، أين تستخدم ملايين الدولارات المتخصصة لحملات الانتخابات في شراء أصوات الناخبين.

- **أثار الفساد على المستوى الاجتماعي والسياسي والإقتصادي**

أثار الفساد المالي والإداري على المستوى الاجتماعي

1 -الإختلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين الناس:

حيث يصبح الفساد هو المدخل السريع للحصول على الحقوق الاجتماعية وفي مثل هذه الظروف نجد أن من لا يستحق يحصل على ما يشاءه فيما يعجز أصحاب الحقوق في الحصول على حقهم في المنافع أو الوظيفة أو التراخيص أو غيرها، وهنا تختفي المعايير الموضوعية ليحل محلها الإعتبارات الشخصية أو المصالح المادية المرتبطة بالفساد الإداري.

2-التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي : حيث يؤدي الفساد إلى وجو طبقة اجتماعية:

حيث تصعد فئات جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من عائدات غير مشروعة وعادة ما تنجح هذه الفئات في الوصول إلى علاقات وطيدة مع كبار المستثمرين ورجال المال والأعمال بل وعلاقات نسب أو مصاهرة فضلا عن التقرب إلى كبار المسؤولين وصناع القرار في المجتمع وتحقق لهم وجاهة اجتماعية ونجومية تشجعهم على إذلال التابعين والمحيطين بهم من العمال والفلاحين الصغار والفقراء، مما يولد لدى هؤلاء الفقراء العنف المجتمعي ضد الأثرياء بصفة عامة والجدد منهم بصفة خاصة، ولذلك عادة ما نجدهم يحيطون أنفسهم بحراسات خاصة مسلحة تحسب لأي تحرش بهم حال تصرفاتهم الإستفزازية للفقراء.

3 -إنهيار القيم والمبادئ الأخلاقية:

إذ يؤدي الفساد إلى التخلي عن المبادئ والقيم والأخلاق من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق، وتصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة أو شطارة بينما الإجتهاد والتمسك بالقيم الأخلاقية السليمة في عرف هؤلاء تخلف أو دروشة وجمود في الفكر أو في السلوك على عكس مضمونها الحقيقي، وتزداد خطورة الأمر حينما ينشب العديد من النشء والشباب

على هذه القيم والأفكار المغلوطة مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعمل والعلم والتعليم والإجتهاد كوسيلة للكسب والحصول على المدخول، مما يؤدي بدوره إلى شيوع قيم الفساد وثقافة الفساد، حيث يسود السلوك الإحتيالي في كافة التصرفات.

لابد هنا أن نشير إلى أن زوال القيم والأخلاق يؤدي إلى إنهيار وزوال الحضارات والمجتمعات البشرية، والتاريخ يحدثنا عن العديد من الحضارات والأمم السابقة التي شاع فيها الفساد (عاد، ثمود، فرعون، لوط...وغيرهم) ، وكان مآل مجتمعاتهم وحضا ا رتهم الفساد والزوال والإنهيار.

4 -تبديد المساعدات الإنسانية والدعم الموجه للفقراء:

يؤدي الفساد إلى عدم تحقيق أهداف المؤسسات المحلية والدولية التي ترصد مبالغ مالية لمساعدة الفقراء أو دعم السلع والخدمات التي تحتاجها هذه الفئة، حيث يلتهم الفساد الجزء الأكبر من هذه الأموال ولا تذهب إلى من يستحقها من الفقراء، حيث نجد أن هناك بعض الفاسدين الذين يتاجرون في السلع المدعمة وتختفي من الأسواق ولا يصل الدعم الذي تخصصه الحكومات لمحمودي الدخل والفقراء، ويحقق المفسدون ثروات طائلة من سلوكهم هذا.

"ويحدث نفس الشيء بالنسبة للأموال والتبرعات التي ترصدها مؤسسات الإغاثة العالمية لرعاية الفقراء والإنفاق على الصحة والعلاج والتعليم والبيئة ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها من مجالات الإنفاق المرتبطة بالتنمية البشرية، وفي هذه الحالة نجد أن الفساد يلتهم جانبا كبيرا من هذه المساعدات مثلما حدث في برنامج الأمم المتحدة الخاصة بإرسال الغذاء إلى المجتمعات الفقيرة ."

➢ أثار الفساد المالي والإداري على المستوى السياسي:

لا يخفى على أحد أن للفساد مضار سياسية متعددة مثلما كانت له أثار سلبية على الجانب الاقتصادي والإجتماعي، وهي تتمثل فيما يلي:

1-عدم الاستقرار السياسي : عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية، فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدولة، فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بالصلة إلى التنمية والتطور وقد توجه به إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية .

2-فقدان الشرعية السياسية للحكومات والنظم الحاكمة : إذ يؤدي الفساد في هذه الحالة إلى زوال شرعية النظام الحاكم وإبراز فضائحه والتخلف، خاصة في النظم السياسية الديمقراطية الحرة القائمة على التعددية، وقد يبادر السياسي المتهم بالفساد من تلقاء نفسه إلى الإستقالة من رئاسة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة لإختيار رئيس أو حكومة جديدة بدلا من تلك التي فقدت شرعيتها الدستورية أو السياسية.

3-تشوه المناخ الديمقراطي في المجتمع : يحدث ذلك عندما يشيع الفساد ويختفي في صور متعددة بهدف غسل أموال الفساد واستخدام عائداته في شراء أصوات الناخبين والنجاح في دخول البرلمان من أجل اكتساب الحصانة السياسية واستمرار ممارسة التصرفات والأفعال الإحتيالية للإثراء بدون كسب مشروع، أي أن الأموال الفاسدة تعمل على إفساد الحياة السياسية .وعادة ما تعتمد الأحزاب الفاسدة في التمويل على عائدات الجرائم المختلفة من أجل تمويل حملاتها الانتخابية وقبول تبرعات من كبار تجار المخدرات والممارسين لأنشطة يحرمها القانون لدعم أحد الأحزاب المأمول منها دعم الفساد والمفسدين وبذلك تلتقي المصالح الفاسدة الإقتصادية والسياسية لتصبح الديمقراطية عملية شكلية مفرغة من مضمونها.

"ولا يقتصر الفساد على التغلغل في البرلمان والأحزاب، بل يمتد إلى المجالس الشعبية وإلى النقابات العمالية والمهيئة والوزارات السيادية ومؤسسات المجتمع المدني واختراق أجهزة الرقابة والأمن والعدالة حتى يضمن الفاسدون التمتع

بالحصانة والحماية والإبتعاد عن الشبهات والملاحقات الأمنية لأنشطتهم الفاسدة، وهكذا يحاصر الفساد كافة المؤسسات السياسية والبرلمانية، وتصبح العملية الديمقراطية مجرد مسرحية هزلية لحماية الفساد و رموزه .

4-صفق المشاركة السياسية وشيوع الإضطرابات السياسية والإرهابية:

"إن انعدام الشرعية لسبب أفعال الفساد تؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية نظرا لتقلص دور الأحزاب السياسية وإضعاف قوة المعارضة، هذا بالإضافة إلى عدم مشاركة المواطنين في العملية السياسية : كالتصويت والإنتخابات والإستفتاء، نتيجة غياب الثقة وعدم قناعة المواطنين بنزاهة المسؤولين وعدم الثقة بالمسؤوليات القائمة، فالمشاركة السياسية تقتصر على الجماعات التي تملك الثورة وركائز القوة الإقتصادية التي تمكنها من إقامة علاقات خاصة مع القيادات السياسية والإدارية .

كما يؤدي الفساد إلى انتشار الفوضى السياسية حيث تتلاشى النظم والقواعد الدستورية ويصبح الدستور معطلا، وتصبح لغة القوة وفرض الأمر الواقع وسيلة لإنتزاع الحقوق السياسية وتزوير إرادة الشعب في الإنتخابات :وعادة ما تستخدم الإعتقالات والسجون والتعذيب لمنع أي ممارسة سياسية أو ديمقراطية.

➢ أثار الفساد المالي والإداري على المستوى الإقتصادي:

"يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية، مثل : التعليم، السكن، وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى مثل هذه الخدمات ."

"إن الفساد يقوض النمو الإقتصادي على المدى البعيد، فالفساد الإداري يضعف ويعرقل النمو الإقتصادي بطرق شتى فهو يضعف الإستثمار المحلي والأجنبي عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا إقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلف جو من عدم الثقة، ويقلل من الحوافز المشجعة للإستثمار ."

➢ أثر الفساد على الإيرادات العامة:

يؤدي الفساد الإداري إلى ضعف الإيرادات العامة، خاصة الضرائب والرسوم الجمركية، حيث يلجأ الكثير من المتعاملين الإقتصاديين إلى دفع الرشاوي والعمولات لمفتشي الضرائب والجمارك حتى يستفيدوا من معاملة خاصة تصل إلى حد خفض كمية إلتزاماتهم الضريبية، يؤدي هذا إلى خسارة الاقتصاد وضياع موارد الدولة، الأمر الذي يزيد من استمرار عجز الميزانية العامة، كما تسهم ضآلة الموارد المالية للدولة في خفض الإنفاق العام الذي يمس قطاعات حيوية :السكن، الصحة والتعليم.

➢ تأثير الفساد على الإنفاق العام:

وهذا من خلال تغيير وجهته الأساسية، فالحكومات الفاسدة تكون أكثر ميلا إلى توجيه وصرف نفقاتها على مشروعات ووجوه إنفاق يسهل فيها الحصول على الرشوة والعمولات، وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو في إنتاجها أو شرائها كالإنفاق العسكري، حيث توجد علاقة قوية لكن نسبة الإنفاق التي تتم بالسرية التامة من ناحية وضخامة المدفوعات.

➢ تأثيره على الإستثمار:

حيث يفضل المستثمرون المحليين والأجانب الحد من الفوضى في الإستثمارات الإنتاجية والميل إلى الأنشطة الخدمية لأن تأثير الفساد عليها أقل، كما قد تكون البيئة التي يتحكم فيها الفساد والتي لا تخضع لمعايير أو قوانين واضحة وشفافة حيث لا يكون الفساد هو الوسيلة الفعالة للحصول على الحقوق والصفقات والت ا رخيص إلى عزوف المستثمرين الجادين عند

الإقدام على استثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها طاردا للإستثمار، كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

➢ تأثيره على الأسعار:

إن الرشوة والعمولات التي يدفعها أصحاب المشاريع للموظفين الإداريين تعتبر نوعا من التكلفة، تضاف إلى قيمة السلعة التي يعرفها هؤلاء، بحيث يتحملها المستهلك في نهاية المطاف .وهذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد والتأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية داخل الإقتصاد، فالمستهلك يدفع سعرا للسلعة أكثر من تكلفتها الحقيقية بسبب الربح الإضافي الذي يضطر إلى دفعه للحصول على السلعة[1].

[1] **المصدر:**
بوقلمون داود، محاضرات في مقياس الحوكمة والحكم الراشد.